الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٨٠

الملف الكامل لنهر النيل يكشف كل محاولات أثيوبيا للسيطرة على أقدار نهر النيل!

مياه النيل دخلت سيناء قبل فجر التاريخ!

اذا كان هيرودوت قد قال قبل قرون بعيدة ان مصر هى هبة النيل .. ولكن الخبراء الان لهم راى آخر .. هم يقولون : ان النيل هو هبة المصريين !

فالمصريون هم الذين يتحكمون فى أقدار النيل .. ويحسبون بكل دقة خطواته وسكناته ويسيطرون سيطرة كاملة على ما يملكه من ماء .. ويتصرفون فيه قطرة قطرة وحسب الاتفاقيات الدولية القديمة التى تحسب نصيب كل دولة تشترك مع مصر فى مياه النيل .

ولكن ما تدعيه اثيوبيا الان من انتهاكات مصرية لاتفاقيات قديمة خاصة بمياه النيل ليس لها اى اساس من الصحة .

ومسالة وصول مياه النيل الى سيناء ليست جديدة بالمرة بل هى قديمة قدم التاريخ نفسه ..

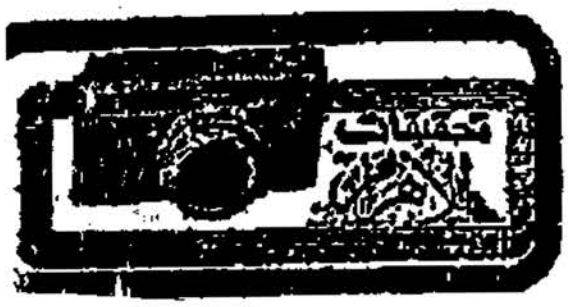

فان ارض سيناء ـ كما هو ثابت تاريخيا ـ كانت تروى من احد فروع النيل السبعة ايام قدماء المصريين وهو الفرع المعروف باسم « البيولوزى » وكان يصب فى بحيرة البردويل داخل سيناء .. وقد ذكر ذلك سير ليلان ويبلفو فى كتابه : « الاعمال الكبرى فى مصر » بجانب الخرائط التى توضح هذه الدقيقة فى اطلس عمرطوسون .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

● ● ويقول المهندس وليم نجيب وكيل وزارة الري ووكيل لجنة الزراعة والري في مجلس الشعب :

ان ايراد نهر النيل عند اسوان يقدر بـ ٨٤ مليار متر مكعب مقسمه الى ٧ وحدات كل منها ١٢ مليار متر مكعب ، وحدة منها تأتي من المنابع الاستوائية ووحدة من نهر السوباط و ٤ وحدات من النيل الازرق ووحدة من عطبرة .

ومن المعروف أن اثيوبيا بهضبتها السوباط والنيل الازرق وعطبرة ويمثل النيل الازرق منها نحو ٨٠٪ تقريبا من ايراد الفيضان .

وهناك حقيقة فنية وعلمية انه ما فكرت اثيوبيا في انشاء سد أو خزان على بحيرة تانا مثلا حيث انه لن يعيقها بشيء لان الطمي الخطير والمكتنز سيبدده كما أن طبوغرافية الارض في هذه المنطقة تشبه [السلطانية المقلوبة] ولا يوجد حوض او منخفض يسمح بتجميع المياه فيه مثل بحيرة السد العالي وبالتالي فان اقامة سد أو خزان من اي نوع يمثل حقبة فنية من الصعب التغلب عليها .

● ولكن ما هي قصة الادعاءات الاثيوبية بشأن مياه النيل ؟

قد بدأت اثيوبيا هذه المحاولات عام ٦٤ في عهد الامبراطور هيلاسلاسي فعهدت الى بعض الخبراء بدراسة اقامة عدد من الخزانات على النيل الازرق لمجرد أن مصر بدأت في بناء السد العالي في اطار اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل المعقودة بين مصر والسودان .

ومن المعروف انه لا يوجد عرف أو قانون يلزم دول المصب بالتشاور مع دول المنبع قبل أن تستخدم دول المصب حقها من المياه في اي جزء من اراضيها الا ولا يكون ذلك الا في حالة واحدة عندما تفكر دولة المصب في بناء سد يكون من شأنه اغراق بعض اراضي دول المنبع .

ومصر ملتزمة دائما بهذا المبدأ عندما بدأت في التفكير في انشاء السد العالي بالاتفاق مع السودان وكذلك عندما اتفقت مع اوغندا على انشاء خزان اوين .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تحقيق : عادل شفيق

وجدير بالذكر ان اثيوبيا تحاول دائما خرق قواعد القانون الدولي والانفصال من اتفاقياتها ففي ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ وقعت بريطانيا معاهدة مع اثيوبيا تختص بالحدود بينها وبين السودان ونص في المادة الثالثة لها على أن : يتعهد ملك الحبشة لدى حكومة بريطانيا بالا يصدر تعليمات او يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل اى شيء في النيل الازرق او بحيرة نانا او نهر السوباط يمكن أن يعوق سريان مياهها الى النيل مالم توافق على ذلك حكومة بريطانيا وحكومة السودان ».

وتحاول اثيوبيا دائما التنصل من التزاماتها بحجة ان الاتفاقية كانت معقودة مع الحكومة البريطانية اثناء وفي نفس الوقت تنادي وتطالب باحترام الصومال اتفاقية عام ١٨٩٧ المعقودة بين اثيوبيا والحكومة البريطانية نيابة عن الصومال ، مما يعني انها تحتل ما تراه صالحا لها وتحرم ماعدا ذلك

وحاولت مصر في اطار التعاون الخلاق مع دول حوض النيل دعوة وفد اثيوبي على مستوى عال لزيارة مصر عام ١٩٧٠ كما تم لقاء في عام ٧٦ بأديس ابابا بين رئيس هيئة مياه النيل المصرى والمسئولين الاثيوبيين بشأن مياه النيل ، كما تابعت مصر والسودان بدء الحوار مع الدول النيلية في أوائل السبعينات لبدء مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية .

وعملا تم انشاء هذا المشروع عام ٦٧ حيث ضم كلا من السودان ومصر وكينيا واوغندا وتنزانيا ، ثم انضمت له بعد ذلك زائير ورواندا وبورندى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

● خريطة توضح منابع النيل .. داخل الحبشة وفى السودان وفى اوغندة ●

ولم تنضم له من دول حوض النيل سوى اثيوبيا .

ومن هذا يتضح أن نهر النيل نهر دولى يحكم التصرف فى مياهه القانون والعرف الدولى بشأن الانهر مشتركة الانتفاع وكذلك عديد من الاتفاقيات الثنائية والدولية المبرمة بين الدول النيلية بدءا باتفاق عام ١٩٠٢ واتفاق عام ١٩٢٩ ، وعام ١٩٥٤ بين مصر واوغندا ، واتفاقية عام ١٩٥٩ .

ومصر تحترم دائما القانون الدولى وتؤكد مبدأ التشاور مع الشركاء فى مياه النيل .

وعلى اى حال فان الامر مطروح الان للجان الفنية التى تجرى حوارا الان مع الممثلين الاثيوبيين للوصول الى اتفاق حول مياه النيل وحق مصر فيما تفعله فى اطار الاتفاقيات الدولية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية